

Distr.: General
31 December 2019
Arabic
Original: French



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 1718 (2006) ويشرفها أن تحيل إليه طيه تقرير تونس عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن
1718 (2006) و 1874 (2009) و 2087 (2013) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016)
و 2356 (2017) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

تقرير تونس عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2087 (2013) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016) و 2356 (2017) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017)

تود حكومة الجمهورية التونسية، في إطار متابعة لتقريرها الأولي (S/AC.49/2017/59)، ووفقا للفقرة 17 من القرار 2397 (2017)، أن تؤكد من جديد التزامها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2087 (2013) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016) و 2356 (2017) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017).

ويتواصل تعميم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مختلف السلطات الوطنية المختصة، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية، عند اتخاذها.

وكلفت أيضا لجنة وطنية، في إطار متابعة المجلس الوزاري بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بإنشاء آلية وطنية تهدف إلى ضمان التطبيق الكامل لجزاءات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة انتشار وتمويل أسلحة الدمار الشامل، وتوصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تونس لم تعد لها علاقات اقتصادية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ نهاية أيلول/سبتمبر 2017. كما أن تونس ليست على علم بوجود عمال من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أراضيها.

وتواصل الأجهزة المختصة التابعة لوزارة الدفاع الوطني، من جانبها، مراقبة الملاحة البحرية في المياه التونسية، مع إيلاء أهمية خاصة لرصد السفن العابرة والحاملة لعلم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو التي يستغلها هذا البلد، لا سيما تلك المدرجة في القائمة السوداء، وذلك من خلال التحقق من هويتها وتفتيشها بالتنسيق مع السلطات الوطنية المختصة الأخرى.

وكدليل على التزام تونس بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، انضمت أيضا إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تضم 105 دول أعضاء.